

اكتساح الدولة الإلغائية

أقول ثنائية الليبرالي والسلفي في السعودية

مركز طوى للدراسات

يشكّل الصراع بين التيارين الليبرالي والسلفي في السعودية أحد أبرز ملامح التحول الاجتماعي والسياسي في العقود الأربعة الأخيرة، إذ لم يكن مجرد سجل فكري أو ثقافي، بل كان حقلاً للصراع على السلطة الرمزية داخل مجتمعٍ ريعي مغلق تحكمه الدولة المطلقة وتعيد من خلاله تعريف الدين والثقافة والسياسة.

منذ مطلع الثمانينيات، أخذ هذا الصراع شكلاً مؤسسياً وإعلامياً، بحيث باتت الهوية الدينية والانفتاح الثقافي رمزين متقابلين لرسم حدود الشرعية والقبول الاجتماعي. ومع أن كليهما نشأ في كنف الدولة، إلا أن علاقتهما بها كانت مركبة: احتواء، توظيف، ثم إقصاء متبادل.

نحاول هنا وضع الإطار النظري والمنهجي الذي يسمح بفهم هذا الصراع ضمن حقل العلوم السياسية والاجتماعية، عبر استدعاء مفاهيم التحليل السوسيولوجي لبوردو، ونظريات الدولة الريعية، والمقاربات الثقافية للهيمنة.

1 - الدولة الريعية كإطار مفسّر

يُعدّ مفهوم الدولة الريعية (Rentier State) مدخلاً أساسياً لفهم الحقل السياسي السعودي. إذ تعتمد الدولة على الإيرادات النفطية كمصدر شبه حصري للثروة، ما يسمح لها بإعادة توزيع الريع لشراء الولاء وتحييد المطالب السياسية.

وفقاً لحازم الببلاوي وجيام لوسيانى، إن الدولة الريعية تُنتج مجتمعاً تابعاً أكثر من كونه مجتمعاً مدنياً، لأن شرعية السلطة تُبنى على التوزيع لا التمثيل. وهذا النموذج جعل من الحقل الديني والثقافي جزءاً من أدوات الضبط الاجتماعي، وليس مساحة حرة للتعبير أو المعارضة.

ومع الطفرة النفطية (1973-1981)، أصبح الريع يمول مؤسستين متوازيتين:

- المؤسسة الدينية بوصفها حارساً للشرعية،

- النخب التكنوقراطية والإدارية بكونها وسيلة تحديث.

ومن هنا نشأت أرضية الصراع بين السلفيين كحَمَلة الشرعية والليبراليين كصوت التحديث، وكلاهما داخل منظومة الدولة الريعية نفسها.

2 - الحقل الأيديولوجي والسلطة الرمزية

يقدم بيير بورديو مفهوم "الحقل" (Field) بوصفه ساحة تنازع على رأس المال الرمزي. في الحالة السعودية، يمكن النظر إلى التدين، والتعليم، والإعلام، كحقول فرعية تتنافس فيها التيارات على تعريف الشرعية والمعنى. يُحافظ الفاعلون (الدعاة، الكتاب، المثقفون، الصحفيون، العلماء الرسميون) على مواقعهم بقدر ما يملكون رأس مال رمزيًا (دينيًا، معرفيًا، اجتماعيًا).

هذا الحقل لم يكن مستقلاً بل ظل محكوماً بهيمنة الدولة التي تُعيد هندسة الحدود بين المقدس والمدني وفق مصلحتها السياسية. وعليه، فإن الصراع بين السلفيين والليبراليين يمكن قراءته كصراع على احتكار تعريف "الاعتدال"، أي من يملك الحق في التحدث باسم "القيم" أو باسم "التحديث"، وهما معاً محددان من قبل السلطة، بحسب تحليل ستيفان لأكروا.

3 - مقارنة الهيمنة الثقافية (غرامشي)

وفقاً لأنطونيو غرامشي، لا تُمارس السلطة من خلال القهر وحده، بل من خلال الهيمنة الثقافية التي تُنتج "القبول الطوعي" للسلطة. وينطبق هذا على الحالة السعودية؛ فالصراع بين التيارين لم يكن على السلطة السياسية المباشرة، بل على احتكار الخطاب القيمي والأخلاقي الذي يشرعن وجود الدولة الحديثة.

استثمرت الدولة هذا التناقض لتثبيت موقعها الوسيط بينهما: فهي "حامية الدين" و"راعية التحديث" في آنٍ واحد. ومع الزمن، تحوّل هذا التوازن إلى آلية للضبط المتبادل بين التيارين تحت رعاية الدولة، بحسب الباحثة مضايي الرشيد.

4 - نظرية الدولة السلطوية الهجينة

تُظهر التجربة السعودية مزيجًا من السلطوية التقليدية (الشرعية الدينية والقبلية) والسلطوية الحديثة (المؤسسة البيروقراطية والأمنية). ويصف بعض الباحثين هذا النموذج بأنه "سلطوية هجينة"، حيث يُستعان بالخطاب الديني كغطاء، وبالليبرالية الاقتصادية والاجتماعية كأداة تحديث، بينما تظل السلطة السياسية محتكرة، بحسب رايموند هينبوش.

وبالتالي فإن التعدد الأيديولوجي في السعودية هو تعدد مُدار (Managed Pluralism)، أي تعددية شكلية لا تتحدى جوهر الحكم.

الأدبيات السابقة

1 - الأدبيات الغربية

أبرز الدراسات تناولت الصحوة الإسلامية بوصفها "تيار احتجاج محافظ" أكثر منها حركة معارضة سياسية، وأمثلة ذلك:

- ستيفان لاكروا (2011) يُعد المرجع الأساسي، إذ فسّر الصحوة كتحالف بين الإخوان والسلفية التقليدية أتاح ولادة نخبة دينية جديدة.

- توبي ماتيسن (2015) تناول العلاقة بين السلفية والدولة وشيعة المنطقة الشرقية.

- مايكل هيرب (2014) درس آليات الاستقرار السلطوي في الخليج ودور الدين في إعادة إنتاج الولاء.

2 - الأدبيات العربية والمحلية

- مضايي الرشيد ركّزت على التوازي بين "تحديث الاقتصاد" و"تدوين المجتمع" بوصفهما أداتين متكاملتين للضبط.

- تركي الحمد وعبد الله الغدامي مثلاً الصوت الليبرالي الساعي لتأويل الحداثة ضمن شروط الإسلام المحلي.

- عبد العزيز قاسم وناصر العمر مثلاً التيار الصحوي في بياناته الإصلاحية.

كما ظهرت دراسات بحثية بعد 2016 تُحلّل "تحوّل الهوية السعودية" في ظل رؤية 2030.

ولكن، لم تُعالج أغلب الأدبيات السابقة المرحلة السلمانية بوصفها "نقطة انكسار" في الصراع الأيديولوجي. ونحاول هنا التركيز على التحوّل من الصراع إلى التأميم (من تعددية إلى هيمنة ثقافية رسمية)، وهو ما يُعدّ الفجوة المركزية في الدراسات المعاصرة.

3- الفرضية الأساسية:

إن الصراع بين التيارين الليبرالي والسلفي لم يُحسم بانتصار أحدهما، بل انتهى بإعادة هندسة السلطة السياسية النافذة للحقل الثقافي والديني، بحيث جرى امتصاص القوتين وإعادة توجيههما لخدمة مشروع "الدولة الجديدة" بعد 2015.

4 - الأسئلة الرئيسة:

- ما الشروط التاريخية والاجتماعية التي سمحت بولادة التيارين؟
- كيف أدارت الدولة هذا الصراع خلال العقود الأربعة الماضية؟
- ما التحولات البنيوية التي أدّت إلى تلاشي الصراع في عهد سلمان؟
- هل يمثل هذا التلاشي نهاية الأيديولوجيا أم ولادة نمط سلطوي جديد؟

5- المنهج وأدوات البحث

- المنهج المقارن التاريخي: حيث نقارن بين المراحل الثلاث (فهد، عبد الله، سلمان) لتبيّن تطوّر العلاقة بين الدولة والتيارين.
- تحليل الخطاب: لتحليل الخطابات الدينية والإعلامية والسياسية بوصفها أدوات تشكيل الوعي العام.
- تحليل المحتوى الكيفي على مواد من الصحف السعودية، تصريحات العلماء والدعاة، والبيانات الرسمية.

أ - المصادر الأولية: الخطب، البيانات، المقابلات، نصوص عرائض الإصلاح، ومحتوى الإعلام الرسمي.

ب - المصادر الثانوية: الدراسات الأكاديمية، الكتب الفكرية، تقارير المؤسسات البحثية الدولية.

6 - حدود الدراسة وأهميتها

أ - الحدود الزمنية: من مطلع الثمانينيات حتى 2025.

ب - الحدود الموضوعية: التركيز على التفاعل بين التيارين داخل السعودية دون التوسع في الامتدادات الإقليمية.

- الأهمية العلمية: تقديم قراءة سوسيولوجية جديدة للحقل الأيديولوجي السعودي.

- الإسهام في دراسات "ما بعد الصحوة".

- فهم ديناميات السلطة الرمزية في الدولة الريعانية المتحوّلة.

- رصد كيفية انتقال الخطاب من ديني - ليبرالي إلى قومي - اقتصادي تحت شعار "رؤية 2030".

7: الخاتمة التمهيدية

نقدّم هنا الأساس المفاهيمي لتحليل المراحل اللاحقة من البحث.

فإذا كان الريع هو الإطار البنيوي، والحقل الأيديولوجي هو الفضاء الرمزي، والهيمنة الثقافية هي آلية الضبط، فإن تحوّل العلاقة بين الليبرالية والسلفية في السعودية لا يمكن فهمه خارج هذا المثلث.

فما بدا "صراعاً فكرياً" في الثمانينيات تحوّل تدريجياً إلى أداة توازن سياسي في التسعينيات، ثم إلى مورد للشرعية في الألفية الجديدة، قبل أن يُعاد تشكيله كلياً في عهد سلمان في إطار القومية الاقتصادية - الثقافية الجديدة.

الجذور التاريخية للصراع بين التيارين الليبرالي والسلفي قبل الثمانينيات

إن فهم الصراع بين التيارين الليبرالي والسلفي في السعودية لا يمكن أن يُعالج بمعزل عن التاريخ الطويل للعلاقة بين الدعوة والدولة منذ القرن الثامن عشر. فالمسألة لا تتعلق بمجرد تنافس فكري بين "الانفتاح" و"التقليد"، بل بجذور عميقة في بنية الدولة السعودية نفسها التي قامت على تحالف بين الشرعية الدينية والسياسية، ثم وجدت نفسها مع الطفرة النفطية في مواجهة مع تحديات التحديث والانفتاح الاجتماعي.

وعليه، فإن جذور الصراع تمتد إلى مرحلة ما قبل تشكّل الدولة الحديثة، وتتطور عبر ثلاثة مسارات مترابطة:

- التحالف التأسيسي بين الدعوة والدولة

- التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي فرضها النفط والتعليم

- تسرب الفكر الإخواني وبروز نخبة تكنوقراطية ليبرالية في سياق دولي متغير.

أولاً: التحالف التأسيسي بين الدعوة والدولة (1744-1932)

1 - البنية العقدية والسياسية للتحالف

قامت الدولة السعودية الأولى (1744-1818) على تحالف محمد بن سعود ومحمد بن عبد الوهاب، وهو التحالف الذي منح الشرعية السياسية مضموناً دينياً. وكانت الوظيفة المركزية لهذا التحالف هي احتكار تعريف الإسلام الصحيح ودمجه في سلطة الحكم. وقد تحوّلت الدعوة الوهابية إلى مؤسسة تبريرية تمنح الدولة حق القتال والجبابة باسم "التوحيد"، فيما منحت الدولة للدعوة سلطةً تعليمية وقضائية.

ومع قيام الدولة السعودية الثالثة (1902-1932) على يد عبد العزيز بن سعود، أعيد إنتاج هذا التحالف بصيغة جديدة:

- الدولة تُمسك بالأمن والسياسة الخارجية

- والعلماء يُمسكون بالمجال الاجتماعي والأخلاقي.

2 - الازدواج المؤسسي: العلماء والديوان

نشأ في قلب النظام السعودي ازدواج مؤسسي بين "الديوان" السياسي و"العلماء" كمؤسسة دينية. هذا الازدواج أوجد نوعاً من "التوازن الصامت" بين السلطتين، حيث كان العلماء يمثلون المرجعية الشرعية التي تُكسب قرارات الدولة مشروعية دينية. لكن هذا التوازن ظل هشاً، لأنه قائم على التبعية لا المشاركة؛ فالعلماء لم يمتلكوا سلطة القرار، بل سلطة التزكية.

3 - أثر النفط وبناء الدولة الحديثة

اكتشاف النفط (1938) وبداية تصديره بكثافة بعد الحرب العالمية الثانية أدخلت الدولة في طور جديد من المركزية والتحديث البيروقراطي. أدى ذلك إلى توسيع التعليم المدني والإداري على حساب التعليم الديني التقليدي، ما أنتج جيلاً جديداً من النخب الإدارية والاقتصادية التي ستُعرف لاحقاً بـ"التيار الليبرالي الإداري" في الخمسينيات والستينيات. لكن الدولة ظلت مصرّة على إبقاء المرجعية الدينية كضمان للاستقرار الداخلي أمام مظاهر التحديث.

ثانياً: صدمة التحديث المبكر (1950-1970)

1. التعليم والبعثات والطبقة المتعلمة

مع إنشاء وزارة المعارف (1953) في عهد الملك سعود، ودخول البعثات الخارجية إلى مصر والولايات المتحدة، بدأت ملامح نخبة ثقافية ليبرالية تتكوّن. هذه النخبة رأت في التعليم والإصلاح الإداري طريقاً لتحديث الدولة، بينما رآها العلماء تهديداً لمجتمع العقيدة.

في تلك الفترة برز صراع خفي بين:

- دعاة "الإصلاح التربوي والتقني" بقيادة شخصيات مثل عبد العزيز الخويطر وغازي القصيبي

- ودعاة "المحافظة على الأصالة" الذين تركزوا حول هيئة كبار العلماء وجهاز القضاء الشرعي.

حضور الإخوان المسلمين وتأثيرهم

بعد أزمة الإخوان في مصر (1954) وسوريا (1963)، استقبلت السعودية آلاف المدرّسين والكوادر الإخوانية. أسهم هؤلاء في نقل الفكر الحركي الإسلامي إلى الداخل السعودي، لا سيما في الجامعات والمدارس والمعاهد الدينية.

وهكذا نشأ التحالف الجديد بين السلفية العقدية والإخوانية الحركية الذي سيُعرف لاحقاً باسم "الصحوّة". وكان هذا التفاعل الفكري أساساً لتشكيل وعي جيلٍ جديدٍ من العلماء والدعاة الذين سيقودون الصراع لاحقاً ضد الليبرالية والانفتاح.

الدولة بين الحداثة والهيمنة

أدركت الدولة السعودية أن تحديث البنية الإدارية والاقتصادية لا يعني التخلي عن المشروع الدينية، فعملت على تكريس نموذج الازدواج:

- تحديث شكلي في الاقتصاد والتعليم

- مع الإبقاء على النظام الاجتماعي الديني التقليدي.

تجلّى هذا التناقض في عهد الملك فيصل، الذي جمع بين إصلاح إداري طموح (إنشاء الوزارات الحديثة، التعليم للبنات 1960) ورضوخ جزئي للمؤسسة الدينية التي قاومت تلك التغييرات.

وقد اغتيل فيصل عام 1975 في ظرفٍ سياسيٍ مثقل بهذا التوتر بين التحديث والشرعية.

ثالثاً: الطفرة النفطية وولادة المجتمع الاستهلاكي (1973 - 1980)

1- الانفجار الاقتصادي وتغير القيم: شكّلت الطفرة النفطية بعد حرب أكتوبر 1973 نقطة انعطاف حاسمة. فقد تضاعفت الإيرادات النفطية عشرات المرات، وارتفع مستوى المعيشة والتعليم، وبدأت أنماط جديدة من الحياة الحضرية والاستهلاكية بالانتشار. لكن هذا التوسع السريع في الثروة ترافق مع شعورٍ بالقلق الأخلاقي والديني لدى الطبقة المتدينة، التي رأت في الانفتاح المادي تهديداً للهوية الإسلامية.

بدأت تتكوّن، في الجامعات والمدارس والمساجد، نواة جيلٍ صحويٍ جديدٍ من الدعاة الشباب المتأثرين بالإخوان، لكنه يحمل ملامح سلفية في العقيدة والسلوك.

2 - صدمة جهيمان (1979)

جاءت حادثة اقتحام الحرم المكي بقيادة جهيمان العتيبي (20 نوفمبر 1979) لتكشف هشاشة العلاقة بين الدين والدولة. فقد مثّلت الحركة "تمردًا داخل البيت السلفي"، إذ خرجت من رحم الدعوة لكنها حملت خطابًا معاديًا للسلطة.

ردّ فعل الدولة كان مزدوجًا: قمع أمني شامل، ثم تعويض المؤسسة الدينية الرسمية بسلطات أوسع في المجتمع والتعليم والإعلام، لضمان ألا يتكرر الانفجار من داخل المجال الديني. لكن هذا التوسّع في سلطة العلماء خلق بيئة مثالية لصعود الجيل الصحوي، الذي سيصبح خصمًا عنيدًا للتيار الليبرالي لاحقًا في الثمانينيات والتسعينيات.

رابعًا: تشكّل النخبة الليبرالية الحديثة

بالتوازي مع صعود الخطاب الدعوي، تشكّلت نخبة ليبرالية جديدة من خريجي الجامعات الغربية ومن إداريي الدولة، مثل: غازي القصيبي، تركي الحمد، عبد الله الغدامي، عبد الرحمن منيف (رمزيًا).

هذه النخبة دافعت عن رؤية تحديثية للدولة والمجتمع، لكنها بقيت محدودة التأثير بسبب غياب الفضاء العام وتغلغل المؤسسة الدينية في كل مفاصل الحياة. وهكذا، وُلدت الليبرالية السعودية في سياق مقموع؛ تابعة للدولة، بلا بنية تنظيمية، ومقطوعة عن المجتمع الذي يخضع للضبط الديني.

خامسًا: ملامح الصراع قبل انفجاره العلني

بنهاية السبعينيات كانت كل مكونات الصراع قد تبلورت:

- مؤسسة دينية رسمية متضخمة بعد 1979

- تيار دعوي ناشئ يملك جمهور الشباب والجامعات (الصحوة)

- نخبة تكنوقراطية - إدارية ليبرالية تدافع عن التحديث.

أما الدولة، فكانت تدير هذا التوازن بحذر، مستفيدة من تعدد التيارات لتثبيت سلطتها. لكن هذا التعايش الهش سرعان ما انهار مع التحولات الاجتماعية والسياسية في

الثمانينيات، كما سيأتي. خلاصة القول، إن الصراع بين التيارين الليبرالي والسلفي هو نتاج لبنية مزدوجة تأسست منذ القرن الثامن عشر:

- شرعية دينية تمنح الدولة سلطتها

- وتحديث اقتصادي - تعليمي يفرض انفتاحًا غير منسجم مع تلك الشرعية.

وحين تراكمت التحولات (النفط، التعليم، الإخوان، حادثة جهيمان)، أصبح التناقض مؤسساتيًا لا مجرد اختلاف فكري. فقد أنشأت الدولة بنفسها "البيئة الأيديولوجية" التي ستفجر لاحقًا بين التيارين، إذ كانت هي الراعي والضامن لكليهما في آنٍ واحد.

مرحلة المواجهة العلنية بين التيارين الليبرالي والسلفي

دخلت السعودية مع مطلع الثمانينيات مرحلة من التحولات الأيديولوجية والاجتماعية الحادة، تداخلت فيها نتائج الطفرة النفطية، وحادثة جهيمان، والتوسع التعليمي، وتنامي وسائل الإعلام والتعليم الجامعي.

في هذه البيئة تشكّل الاستقطاب الأوضح بين التيار السلفي الصحوي والتيار الليبرالي الإداري - الثقافي، بعدما تحوّل كلّ منهما إلى فاعل رمزي يمتلك جمهوره وأدواته ووسائله.

وللمرة الأولى في التاريخ السعودي الحديث، ظهر صراع فكري واجتماعي يُدار في الفضاء العام (المدارس، الجامعات، الصحف، المنابر الدينية)، ولم يعد محصورًا داخل مؤسسات الدولة.

تشكّل الحقل الدعوي الصحوي في الثمانينيات

1 - من الدعوة التقليدية إلى الحركية الدينية

استفاد الجيل الصحوي من الفراغ الدعوي الذي خلّفته الصدمة الجهيمانية، فملأه بخطابٍ يجمع بين السلفية العقائدية والحركية الإخوانية. وظهرت أسماء جديدة مؤثرة: سلمان العودة، سفر الحوالي، ناصر العمر، عوض القرني، محمد العريفي لاحقًا.

كانت هذه النخبة تمتلك لغة شعبية، وأدوات جديدة (خطب، أشرطة كاسيت، دروس في المساجد والجامعات)، فكوّنت شبكة اجتماعية عريضة من المتدينين الشباب والطلاب.

تميّز الخطاب الصحوي بـ:

- رفض التغريب والاختلاط والفنون.
- الدعوة إلى تطبيق الشريعة والإصلاح من داخل النظام.
- نقد الانفتاح الإعلامي، والمناهج الحديثة، والسياسات الخارجية.
- وقد وُقِر هذا الخطاب للمجتمع هوية "أخلاقية" جديدة بعد الانفتاح المادي في السبعينيات.

2 - بنية التأثير الاجتماعي

- أخذت الصحوة شكل حركة اجتماعية غير معلنة. لم تكن تنظيمًا سياسيًا، لكنها شكّلت ما يسميه لأكروا "مجتمعًا موازيًا"، يقوم على شبكات متداخلة من:
- المعلمين والدعاة في الجامعات والمدارس
 - الأندية الصيفية وملتقيات الشباب
 - الجمعيات الخيرية والمساجد.

هكذا، تحولت الصحوة إلى ما يشبه "الحركة النقابية الأخلاقية"، التي تمارس رقابة مجتمعية على السلوك العام، وتفرض قيمها بوصفها معيارًا للفضيلة.

3 - مواقف الدولة من الصحوة

في البداية تبنت الدولة خطاب الصحوة بوصفه خط دفاع اجتماعي ضد الانحلال بعد جهيمان. لكن مع اتساع نفوذ الدعاة الشباب، بدأ التوجس يظهر داخل الأجهزة الأمنية والإدارية.

فالسطة واجهت معضلة مزدوجة:

- فهي تحتاج إلى الشرعية الدينية لمواجهة التيارات القومية واليسارية.

- لكنها تخشى أن تتحوّل الصحوّة إلى قوة تعبئة جماهيرية مستقلة.

ولذا اتبعت سياسة الاحتواء الإيجابي: السماح بالأنشطة الدعوية تحت إشراف رسمي، ومنع التنظيم السياسي المباشر.

ملامح التيار الليبرالي في الثمانينيات

1 - ليبرالية الدولة والنخب

لم يكن هناك تيار ليبرالي منظم، بل شبكة نخبوية داخل البيروقراطية والإعلام والتعليم، تمثل "ليبرالية الدولة" التي تهدف إلى الحداثة الإدارية والانفتاح المحدود.

برزت أسماء مثل غازي القصيبي، عبد الله الغدامي، وتركّي الحمد، كأصوات حداثيّة تدعو إلى:

- تطوير التعليم.

- إصلاح البيروقراطية.

- الانفتاح الثقافي والفني.

لكن هذه الأصوات كانت تعمل داخل سقف الدولة، لا خارجها، وغالبًا ما تم توظيفها لتجميل صورة النظام في الخارج.

2 - المواجهة الرمزية

بدأت المواجهة بين الصحويين والليبراليين في الصحف والندوات، حول قضايا مثل:

- الاختلاط في التعليم والعمل.

- الفن والمسرح والتلفزيون.

- حرية التعبير والكتابة.

الصحويون اعتبروا الليبراليين "غزاة ثقافيين"، بينما ردّ الليبراليون بتهمة "الظلامية". وهذه المواجهة الرمزية أسست لانقسام اجتماعي حادّ سيستمر طوال التسعينيات.

حرب الخليج الثانية (1990-1991): لحظة الانفجار السياسي

1 - الانكشاف الشرعي والسياسي: حينما غزا صدام حسين الكويت، استعانت السعودية بالقوات الأميركية. أحدث هذا القرار صدمة دينية وسياسية داخل الصحوة، إذ رأت فيه تناقضاً مع الخطاب الديني الذي طالما حذر من الاعتماد على الغرب.

انطلقت موجة من النقد العلني لسياسات الدولة، قادها مشايخ الصحوة مثل سلمان العودة وسفر الحوالي وناصر العمر وعوض القرني وعادل الكلباني، وظهرت مكثفة في "مذكرة النصيحة" (1992) و"خطاب مطالب العلماء" أو ما اشتهر بـ "خطاب المطالب" (مايو 1991)، وقعه أكثر من 400 رجل دين من التيار السلفي، وهي أول تعبيرات سياسية علنية داخل المملكة منذ تأسيسها.

2 - رد الدولة: تعامل النظام السعودي مع الأزمة بقبضة مزدوجة:

- سمحت بقدر محدود من النقاش العلني.

ثم شنت حملة اعتقالات في 1994 ضد رموز الصحوة، أبرزهم سلمان العودة وسفر الحوالي.

- في المقابل، أطلق النظام خطاب "الاعتدال" لتأكيد سيادته على المجال الديني.

بهذا الحدث، تحوّل الصراع بين التيارين إلى مواجهة سياسية مع السلطة نفسها.

3 - أثر الأزمة على التيار الليبرالي: برغم من أن التيار الليبرالي كان له قدم سبق في تقديم عريضة المطالب إلى النظام السعودي بعد شهور من الأزمة الخليجية، حيث رفع أكثر من أربعين شخصية وطنية سياسية وفكرية واجتماعية في يناير 1991 عريضة إلى الملك فهد تطالب باصلاحات سياسية شاملة، فإن الليبراليين يقفون في الغالب إلى جانب الدولة، معتبرين أن "الشرعية السياسية مقدّمة على الإصلاح الديني". لكنهم لم يجنوا مكاسب مباشرة، إذ بقي الفضاء العام محكوماً بالرقابة.

ومع ذلك، استفاد الليبراليون من تراجع الصحوة بعد القمع، لاستعادة حضورهم الإعلامي في التسعينيات المتأخرة.

التحولات الاجتماعية في التسعينيات

1 - الإعلام كأداة صراع: شهدت التسعينيات توسعاً في الصحافة والإعلام الفضائي. فقد تحوّلت الصحف مثل (الرياض) و(الشرق الأوسط) ومجلة (اليمامة) إلى ساحات للبراليين، بينما لجأ الصحويون إلى أشرطة الكاسيت والمساجد.

كانت هذه المرحلة أول تجربة سعودية لما يمكن تسميته بـ"الإعلام الموازي"، حيث تحدّت وسائل الدعوة الرقابة الرسمية عبر قنوات اجتماعية وشعبية.

2 - انقسام النخبة الدينية: في مواجهة القمع، انقسمت الصحوة إلى تيارين:

- تيار إصلاحي معتدل بقيادة العودة والحوالي (بعد الإفراج عنهما 1999)

- تيار تقليدي يركّز على الدعوة دون السياسة.

هذا الانقسام سهّل على السلطة السياسية إعادة احتواء الحقل الديني، عبر تعزيز دور المؤسسة الرسمية (هيئة كبار العلماء).

3 - تراجع الاحتدام العلني: مع نهاية التسعينيات، خفّ الاستقطاب العلني بسبب التعب والإرهاق الاجتماعي، لكنّ الانقسام الثقافي ظل قائماً في القيم والممارسات اليومية.

تحوّل الصراع من سجل سياسي إلى معركة رمزية حول هوية المجتمع: هل هو مجتمع محافظ أم منفتح؟

التقييم النظري للمرحلة

يمكن فهم هذه الحقبة بوصفها لحظة نضج الحقل الأيديولوجي السعودي:

- لأول مرة يتكوّن "رأي عام ديني" مقابل "رأي عام ثقافي - مدني". لكن الدولة ظلّت اللاعب المركزي، تمنح الشرعية وتمنع التنظيم.

- سمحت بقدرٍ من التعدد الخطابى دون تعددٍ مؤسسي، ما جعل التيارين يتصارعان في فضاء رمزي لا سياسي.

بهذا المعنى، فإن التسعينيات شكّلت المرحلة الذهبية للصحة لكنها أيضاً بداية نهايتها، إذ اكتشفت الدولة قدرة الحقل الديني على التحشيد، فبدأت منذئذٍ سياسة "إعادة الضبط" التي ستبلغ ذروتها في عهد الملك سلمان.

في الخلاصات، شهدت الثمانينيات والتسعينيات ذروة التفاعل الأيديولوجي بين التيارين، ضمن ثلاث مراحل متتابعة:

- الصعود المتوازي للصحة والليبرالية في الثمانينيات

- الانفجار السياسي أثناء حرب الخليج الثانية؛

- القمع وإعادة الاحتواء في منتصف التسعينيات.

هذه المرحلة أسّست لكل التحولات اللاحقة، لأن الدولة أدركت فيها أن التعدد الأيديولوجي يمكن أن يتحول إلى تهديد سياسي. ومنذ تلك اللحظة، بدأت استراتيجية الدولة في نزع السياسة عن الدين والثقافة، تمهيداً للمرحلة التالية التي ستتسم بإدارة أكثر مؤسسية للاستقطاب، كما سيُبين لاحقاً.

إدارة الانقسام وإعادة هندسة الحقل الأيديولوجي 2003 - 2010

بعد عقدٍ كامل من الصدمات الأيديولوجية والسياسية التي بلغت ذروتها في التسعينيات، دخلت السعودية في الألفية الجديدة وهي مثقلة بتركة "الصحة"، وتراجع الثقة بين الدولة والمجتمع، والضغط الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

وجدت السلطة نفسها أمام ضرورة مزدوجة: استعادة السيطرة الأمنية والفكرية، وتحديث صورتها الخارجية كدولة قادرة على الإصلاح. وفي هذا السياق، ظهر ما يمكن تسميته بمرحلة إدارة الانقسام، حيث لم يعد الصراع بين التيارين يُترك للفعل التلقائي، بل أُخضع لسياسات رسمية تهدف إلى إعادة إنتاجه في حدود مأمونة ومسيطر عليها.

جاءت مبادرة "الحوار الوطني" سنة 2003 بوصفها الأداة المؤسسية الأبرز لتحقيق هذا الهدف، لتتحول تدريجياً إلى مختبر سياسي وثقافي لاختبار حدود التعبير والانفتاح في مجتمعٍ شديد الانقسام.

السياق الدولي والإقليمي لما بعد 11 سبتمبر

1 - الضغط الخارجي وإعادة تعريف الشرعية: شكّلت هجمات 11 سبتمبر صدمة للنظام السعودي؛ فخمسة عشر من منفذيهما سعوديون، ما أدّى إلى اتهام النظام بالتغاضي عن التطرف، وتعرّضت مؤسساته الدينية لتدقيق عالمي.

استجاب النظام السعودية بإعادة تعريف مفهوم "الشرعية": من شرعية دينية مطلقة إلى شرعية أمنية - تنموية، تتأسس على محاربة الإرهاب وتقديم نموذج "الاعتدال الإسلامي".

في هذا التحوّل، كان لا بد من تفكيك البنية الفكرية للصحة وإدماج نخبٍ ثقافية ليبرالية في خطاب الدولة الجديد. وكان الهدف ليس معالجة مشكلات داخلية بقدر ما هو خطة إنفاذية لسمعة النظام على المستوى الدولي، حيث بدأت السعودية تصنّف بوصفها دولة راعية للإرهاب، أو بحسب ما رشح من اجتماع لمسؤولين أميركيين بأنها "نواة الشر".

2 - البيئة الداخلية: الإرهاب والحراك الاجتماعي: بين 2003 و2006 واجهت السعودية سلسلة من الهجمات الإرهابية التي شنها تنظيم القاعدة داخل أراضيها. واستثمر هذا التهديد لتبرير إعادة هيكلة المجال الديني، وتقيد نشاط الجمعيات الدعوية، وإطلاق حملات فكرية وإعلامية تحت شعار "الفكر الضال". كما بدأ النظام السعودي بتوسيع مفهوم "الإصلاح الاجتماعي" عبر إدخال المرأة في التعليم العالي، وتطوير المناهج، وإعادة تعريف "الاعتدال".

انطلاق الحوار الوطني كأداة سياسية (2003 - 2010)

1 - النشأة والرمزية: أطلق "مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني" عام 2003 بمبادرة من الملك عبد الله (ولي العهد آنذاك)، وعُقدت أولى جلساته في مكة المكرمة تحت شعار "الوحدة الوطنية والتنوع الثقافي". وكان الهدف المعلن هو "توحيد الصف" و"مكافحة التطرف"، لكن الوظيفة الأعمق تمثلت في تفرغ التوترات الأيديولوجية من محتواها السياسي وتحويلها إلى نقاش ثقافي رمزي.

ضمّت جلسات الحوار ممثلين عن مختلف التيارات: علماء دين، مثقفين ليبراليين، نساء، وشيعة من المنطقة الشرقية، وهو أمر غير مسبوق في تاريخ المملكة السعودية.

وقد أراد النظام السعودي من وجود هذه التشكيلة من الممثلين احتواء التوترات الداخلية، وإعادة تعبئة المكونات واصطفافها لتلميع صورته على المسرح الدولي.

2 - مضمون الجلسات ومخرجاتها: تناولت الجلسات قضايا كانت تُعدّ "محظورة" في الخطاب الرسمي، مثل:

- حرية التعبير

- دور المرأة في المجتمع

- العلاقة بين المذاهب

- مفهوم التعددية

لكن النقاش بقي في إطارٍ لغوي لا مؤسسي؛ أي لم تُترجم التوصيات إلى سياسات فعلية، بل ظلت شعاراتٍ لإدارة الانقسام لا لحله. وبهذا الشكل، تحوّل الحوار الوطني إلى ما يسميه بعض الباحثين "مجالاً رمزيًا مضبوطاً" يُسمح فيه بالكلام لا بالفعل.

3 - رمزية التمثيل واحتواء المعارضة: كان الحوار الوطني بمثابة مساحة استيعاب للنخب المتوترة؛ إذ شارك فيه رموز من الاتجاهين:

- من الجانب الديني: سلمان العودة، الشيخ سعد البريك، الشيخ عايض القرني، وعوض القرني، عبد الله المطلق.

- من الجانب الليبرالي: تركي الحمد، عبد الله الغدامي، خالد الدخيل، ابراهيم البليهي، حمود أبو طالب، محمد سعيد الطيب.

وبذلك، حوّلت الدولة الخصومة بين التيارين إلى منازلة داخل إطار شرعي، بينما احتفظت بحقّ التحكيم النهائي.

هذه المشاركة الرمزية أعادت الشرعية للمتقنين بعد سنوات من التهميش، وأضعفت في المقابل مركزية الخطاب الصحوي الذي لم يعد يمتلك تفويضاً شعبياً أو دينياً خارج هذا الإطار.

إعادة هندسة العلاقة بين الدين والدولة

1 - تقييد المؤسسة الدينية الرسمية: رغم أن المؤسسة الدينية ظلّت تتمتع بمكانة رمزية، فإن نفوذها العملي بدأ يتراجع منذ 2005، حين أدخلت إصلاحات إدارية على القضاء والتعليم والدعوة.

أنشأت الدولة هيئة شرعية جديدة داخل الديوان الملكي لتهميش هيئة كبار العلماء، كما قلّصت ميزانيات بعض الهيئات الدينية والجمعيات الخيرية التي كانت تموّل أنشطة الصحوة. وبذلك، بدأت الدولة عملياً في تحويل الدين من سلطة تشريعية إلى وظيفة بيروقراطية.

2 - تمكين الليبراليين كخطاب تمثيلي: فقد أُتيح للبراليين مساحة إعلامية واسعة عبر القنوات الفضائية والصحف مثل (الشرق الأوسط) و(عكاظ) وقناة (إم بي سي). لكن هذا "التمكين" لم يكن حقيقياً بقدر ما كان جزءاً من سياسة التوازن الرمزي؛ فالدولة سمحت بليبرالية ثقافية لا سياسية، تُعنى بالفن والمرأة والترفيه، لكنها لا تمسّ بنية الحكم أو توزيع السلطة. وبهذا، أصبح الليبراليون واجهة الحداثة الرسمية لا ممثلي المجتمع المدني.

نتائج المرحلة 2003 - 2010

1 - ضبط الصراع بدلاً من حسمه: فقد أثمر الحوار الوطني عن تهدئة ظاهرية للصراع الأيديولوجي، لكن دون أن يُنتج تسوية فكرية أو سياسية. فقد أُعيد ترسيم الحدود بين الدين والثقافة بحيث:

- لا يُسمح بخطاب ديني سياسي.

- ولا يُسمح بخطاب ليبرالي يمسّ الشرعية.

فنتج عن ذلك ترويض متبادل أفقد التيارين حيويتهما القديمة.

2 - صعود الجيل التوفيقي: خلال هذه الفترة برزت أصوات جديدة تحاول الجمع بين الدين والانفتاح، مثل عبد العزيز قاسم، وابراهيم البليهي، ممن دعوا إلى "إصلاح من الداخل".

لكن هذه المبادرات بقيت محصورة في المجال الدعوي، ما جعلها أشبه بجهود فردية لا تغيّر التوازنات القائمة.

3 - إرهابات التحول القادم: مع نهاية العقد الأول من الألفية، كان الاستقطاب قد دخل مرحلة الكمون. وكنتيجة، فقدت الصحة أدواتها التنظيمية، والليبراليون تحولوا إلى بيروقراطيين في الإعلام والثقافة، والدولة استعادت زمام المبادرة. فكانت هذه هي الأرضية التي سببنى عليها لاحقاً مشروع الهيمنة الكاملة في عهد الملك سلمان وولي عهده.

تحليل المرحلة نظرياً

1 - الدولة كمهندس للحقل الرمزي: تجسّد هذه الفترة ما وصفه بيبير بورديو بـ"إعادة إنتاج الحقول" من خلال التقنين والاحتواء. إذ لم تلجأ الدولة إلى الصدام، بل إلى إعادة تنظيم رموز الحقل الأيديولوجي، بحيث يُدار الخطاب من الداخل لا من الأطراف. فالحوار الوطني مثلاً، كان "رأسماً رمزياً" يُستعمل لإعادة توزيع الشرعية.

2 - "الليبرالية السلطوية" كنموذج سياسي: أنتجت المرحلة صيغة سعودية من الليبرالية السلطوية (Authoritarian Liberalism)، حيث تُروّج الدولة للانفتاح الثقافي والاجتماعي تحت رقابة صارمة، وتمنع في الوقت نفسه أي تعبير سياسي مستقل. وهي الصيغة التي ستجد أقصى تجلياتها في عهد سلمان لاحقاً تحت مسمى "الانفتاح المعتدل".

وفي الخلاصات، يُعدّ عقد 2003 - 2010 مرحلة انتقالية في الصراع الأيديولوجي السعودي. فقد انتقلت العلاقة بين التيارين من المواجهة إلى "الإدارة"، ومن الانقسام إلى الترويض. وفي نهاية المطاف، استطاعت الدولة أن تُعيد إنتاج الحقل الرمزي بطريقة تجعلها الحكم والراعي الوحيد، بينما تمّ نزع السلاح السياسي من يد كلّ من السلفيين والليبراليين.

هكذا وُضعت الأسس لما يمكن تسميته "الجيل الثالث من السلطوية السعودية":

- سلطوية ناعمة، تُنصت للجميع، لكنها لا تسمح لأحدٍ بأن يتكلم باسمها.

الربيع العربي (2011 - 2014): إعادة الاصطفاف وانكشاف الحدود

مثّلت ثورات الربيع العربي (2011) اختبارًا غير مسبوق للأنظمة السياسية العربية، ولخطاباتها المتنوعة حول الإصلاح والحرية والهوية.

في السعودية، لم تقع ثورة شعبية شاملة، ولكن شهدت المنطقة الشرقية وخصوصًا المدن الشيعية تظاهرات واسعة دامت لقرابة سنتين، فيما بقيت المناطق الأخرى ساكنة إلى حد كبير. ومع ذلك، فإن الثورات الشعبية في عدد من البلدان العربية (تونس ومصر وليبيا واليمن..) أحدثت زلزالًا سياسيًا شديدًا ترك أثرًا عميقًا في البنية الفكرية للتيارين الليبرالي والسلفي، كما في علاقة الدولة بهما.

فقد كشفت تلك المرحلة هشاشة خطاب الإصلاح من الجانبين، وأظهرت أن كليهما يفتقر إلى مشروع سياسي مستقل، وأن الدولة ما تزال تمسك بالمفاتيح جميعًا: الشرعية، والإعلام، والدين، والاقتصاد.

ونحاول هنا تتبع كيف أعادت الثورات العربية رسم المشهد الأيديولوجي السعودي بين 2011 و2014، وكيف استخدمت الدولة لغة الإصلاح لتأكيد السيطرة لا لتوسيع المشاركة.

السياق الإقليمي والصدمة السعودية

1 - انهيار أنظمة وتهديد بالنموذج: مع سقوط أنظمة تونس ومصر وليبيا واليمن، بدا أن موجة التغيير يمكن أن تصل إلى الخليج. وفي فبراير 2011 اندلعت احتجاجات واسعة في المنطقة الشرقية ذات الأغلبية الشيعية، تطالب بالإصلاح الدستوري والإفراج عن المعتقلين. في الوقت نفسه، ارتفعت أصوات محدودة من مثقفين سنة يطالبون بإصلاح تدريجي.

توجّست الدولة من انتقال العدوى، فأطلقت حزمة مكرمات ملكية قُدرت بأكثر من 130 مليار دولار، شملت دعمًا ماليًا للموظفين والطلاب والإسكان، في محاولة لتجفيف دوافع الاحتجاج.

2 - الأمن كبديل عن الإصلاح: فقد اعتمد النظام السعودي خطابًا مزدوجًا:

- خارجيًا أعلن دعمه لـ"الاستقرار" ومكافحة الفوضى.

- داخليًا أكد أن "الاستقرار أهم من الحرية".

هكذا تم تأطير الثورات في الوعي الجمعي بوصفها تهديدًا للأمن والدين، لا بوصفها فرصة للتحرر. كان هذا الخطاب موجّهًا خصوصًا ضد النخبة الصحوية التي أبدت في البداية تعاطفًا حذرًا مع الثورات، وضد النخبة الليبرالية التي لم تستطع صياغة موقف موحد.

موقف التيار السلفي الصحوي

1 - التردد والانقسام: وجد التيار الصحوي نفسه في مأزق: فهو يؤمن بضرورة الإصلاح ومحاسبة السلطة، لكنه يخشى الفوضى وانهيار الدولة. وعليه، انقسم رموز الصحوة إلى تيارين:

- تيار إصلاحي حذر: دعا إلى إصلاح دستوري سلمي (مثل سلمان العودة من خلال برنامجه على شبكة إم بي سي "حجر الزاوية").

- تيار محافظ تقليدي: تبنى موقف المؤسسة الدينية الرسمية في دعم الدولة ضد الفتنة. هذا الانقسام أضعف قدرة الصحوة على التعبئة، وجعلها تبدو غير متماسكة في نظر الجمهور.

2 - القمع الانتقائي: رغم أن الصحويين لم يطالبوا بإسقاط النظام، فإن بعضهم تعرّض للاعتقال أو المنع من السفر (سلمان العودة، وسفر الحوالي، ومحمد العريفي، ناصر العمر، عوض القرني).

وأرادت السلطة إيصال رسالة واضحة: أن الإصلاح السياسي يُحتكر من القمة وليس من القاعدة. وبذلك انتقل التيار الصحوي من موقع المعارضة الرمزية إلى المراقبة الصامتة، فاقداً دوره السابق كصوت تعبوي أخلاقي.

موقف التيار الليبرالي

1 - انحياز إلى الدولة خوفًا من الإسلاميين: الليبراليون، الذين رأوا في الربيع العربي صعودًا للحركات الإسلامية في مصر وتونس، اصطفوا إلى جانب السلطة بدعوى حماية "الدولة المدنية" من "الدولة الدينية".

أبدى الليبراليون تأييدهم غير الصريح للإجراءات الأمنية ضد الصحويين، واعتبروا أن الإصلاح يجب أن يكون تدريجيًا من داخل النظام. ولكنهم بهذا الموقف، فقدوا كثيرًا من مصداقيتهم كقوة نقدية مستقلة.

توظيف الليبرالية في خطاب الدولة

استغلت السلطة هذه المواقف لترويج نموذجها الخاص من الليبرالية السلطوية: حرية ثقافية محدودة، دون حريات سياسية. رُوج لمشاريع مثل "الإصلاح التعليمي"، و"تمكين المرأة"، و"الانفتاح الإعلامي"، بوصفها أدلة على تقدم ليبرالي، بينما ظلّ المجال السياسي مغلقًا بالكامل.

وهكذا أعيد تعريف الليبرالية لتصبح أداة تزيين للنظام لا أداة تغيير.

المؤسسة الدينية الرسمية ودورها في تثبيت الاستقرار

1 - تحالف الشرعية التقليدي: واجهت المؤسسة الدينية الرسمية الثورات العربية بخطاب ديني واضح: "الفتنة أشد من القتل"، "السمع والطاعة لولي الأمر"، "الاستقرار من مقاصد الشريعة".

صدر عدد من الفتاوى من هيئة كبار العلماء تحرّم المظاهرات وتدعو إلى وحدة الصف، وتم توزيع الفتاوى على نطاق واسع وفي كل مناطق المملكة السعودية. بهذا الموقف، قدّمت المؤسسة للنظام السعودي غطاءً شرعيًا لمواجهة الحراك، مقابل استمرار نفوذها الإداري والمالي.

2 - بداية فقدان الدور الاجتماعي: رغم ولائها للنظام، بدأت المؤسسة تفقد قدرتها على التأثير الشعبي، لأن المجتمع بدأ يرى فيها جهازًا رسميًا تابعًا للسلطة لا حارسًا للأخلاق. تزامن ذلك مع اتساع استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، التي سمحت للأصوات المستقلة بالظهور خارج الإطار الرسمي. وبذلك، بدأ التحول التدريجي من سلطة العلماء إلى سلطة المؤثرين، وهو ما سيتعمّق لاحقًا في عهد محمد بن سلمان.

احتجاجات المنطقة الشرقية ونموذج "التهديد الطائفي"

شكّلت احتجاجات القطيف والأحساء عام 2011 أكبر تحدٍّ علني للنظام من داخل المملكة السعودية. لكن السلطة السياسية السعودية تعاملت معها بخطاب أمني - طائفي مزدوج:

- أمنيًا، بكونها تهديدًا للوحدة الوطنية.

- وطائفيًا، بوصفها تحركًا "مدعومًا من إيران" حسب زعمها.

التياران السلفي والليبرالي التزما الصمت شبه الكامل إزاء تلك الأحداث، ما كشف محدودية مشروع كلّ منهما في تبني قضايا العدالة والمواطنة. وهكذا انكشفت الحدود الأخلاقية والسياسية للتيارين معًا أمام اختبار المساواة الوطنية.

استراتيجية الدولة لإدارة المرحلة

1 - الإصلاح الموجّه من الأعلى: ردًّا على الضغوط الداخلية والخارجية، أطلقت الدولة حزمة إصلاحات محدودة من بينها:

- إنشاء مجلس للشورى بصلاحيات استشارية موسعة (2013) وإن كانت في أغلبها شكلية ولا تمس القضايا الجوهرية والاستراتيجية والحيوية.

- تعيين 30 امرأة في المجلس ذاته.

- توسعة برامج الابتعاث والتعليم العالي.

لكن هذه الإجراءات جاءت في إطار ما يسمى بـ "الإصلاح من دون تحوّل" (Reform without Transformation)، أي تحسين الصورة دون تعديل بنية السلطة.

2 - ترويض الحقل الديني والإعلامي: في الفترة نفسها بدأت الدولة بإحكام قبضتها على الإعلام، وإغلاق المنابر الدعوية غير الرسمية، وفرض رقابة شديدة على الخطب والبرامج التلفزيونية. وكان الهدف هو تجفيف منابع التعبئة التي يمكن أن تنتج أي حركة جماهيرية، دينية أو ليبرالية.

ومع نهاية 2014، كان النظام السعودي قد أتمّ عملية "إعادة ضبط شاملة" للحقل الأيديولوجي استعدادًا للعهد القادم.

التحليل النظري للمرحلة

1 - نهاية الأيديولوجيا المؤسسية: يُظهر عقد 2011 - 2014 أن التيارين السلفي والليبرالي فقدًا معًا قدرتهما على التأثير كمؤسسات اجتماعية. فقد جرى تفكيك البنى الدعوية والتنظيمية للصحة، بينما تم احتواء الليبراليين داخل الدولة. وتحول كلاهما إلى هويات ثقافية فردية أكثر من كونهما مشاريع فكرية عامة.

2 - الدولة كمحتكر للخطاب الإصلاحية: استبدل النظام لغة المعارضة بلغة "الإصلاح الرسمي"، مقدّمًا نفسه كـ"فاعل الإصلاح الوحيد" القادر على ضبط التغيير ومنع الفوضى. في هذه المرحلة، تجسّدت هيمنة غرامشية جديدة: ليست دينية ولا ليبرالية، بل بيروقراطية أمنية تمتلك خطاب الإصلاح وتتحكم بوسائله.

وفي الخلاصات، شكّل الربيع العربي نقطة الانعطاف التي أنهت عمليًا مرحلة الصراع المفتوح بين التيارين، وأطلقت مرحلة جديدة من الاصطفاف حول الدولة. فقد أدرك التياران أن المجال العام لم يعد يحتمل معارضة صريحة، وأن التغيير إنما يتم بإذن السلطة وتحت سقفها. أما الدولة، فخرجت من الأزمة وهي أكثر قناعة بأن ضبط الأيديولوجيا شرط للبقاء، فبدأت خطواتها نحو هندسة المجال الديني والثقافي، التي ستبلغ ذروتها في عهد الملك سلمان وولي عهده محمد بن سلمان (منذ 2015).

عهد سلمان (2015-2025): من الصراع إلى الهندسة

مثل صعود الملك سلمان إلى الحكم في يناير 2015، ثم تعيين محمد بن سلمان وليًا للعهد في يونيو 2017، تحولًا بنيويًا غير مسبوق في تاريخ الدولة السعودية الحديثة. فقد دشّن هذا العهد مرحلة جديدة قوامها مركزية القرار، وتفكيك البنى التقليدية، وتأسيس مشروع سلطوي - اقتصادي مهيمن تحت شعار "رؤية 2030".

في ظل هذا التحول، اختفى الصراع الأيديولوجي القديم بين التيار السلفي والصوت الليبرالي، إذ لم يعد يُسمح بأي فاعلية فكرية مستقلة خارج المنظومة الجديدة.

ونحاول هنا دراسة كيف أُعيد تشكيل الحقل الأيديولوجي في عهد سلمان/محمد بن سلمان عبر ثلاث عمليات متكاملة:

- تحجيم الدين كمصدر للشرعية
- تأميم الليبرالية داخل خطاب الدولة،
- إعادة تعريف الهوية الوطنية على أسس ثقافية وترفيهية جديدة.

تفكيك السلطة الدينية

1 - تحجيم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: في أبريل 2016 صدر قرار حكومي يقضي بتجريد الهيئة من صلاحيات التوقيف والملاحقة، والاكتفاء بدورها "التوعوي والإرشادي"، مع نقل سلطات الضبط إلى الشرطة المدنية. فكان ذلك بمثابة الضربة المؤسسية الأكبر للمؤسسة الدينية منذ تأسيسها، إذ سُحبت منها الأداة التنفيذية التي منحها قوة الشارع لعقود.

وبهذا القرار، تمّ تفكيك آخر مظاهر "السلطة الموازية" في المجال الديني، وتحويلها إلى جهاز إداري بلا سلطة فعلية.

2 - تهميش العلماء التقليديين: ترافق هذا التحول مع تراجع نفوذ هيئة كبار العلماء في الحياة العامة والإعلام، وتغييب رموزها عن المشهد السياسي، باستثناء من التزموا بخطاب الدولة الجديد.

منذ 2017 لم تعد الفتاوى تُشكّل مرجعية سياسية، بل صارت تُقدّم كـ "آراء فقهية" ضمن مشروع الدولة الحديث. كما أُعيد توظيف الخطاب الديني ليقدم مفاهيم جديدة مثل "الاعتدال"، و"الوسطية"، و"التسامح"، وهي مفاهيم تُعرّف اليوم كمفاهيم وطنية لا عقدية.

3 - حملة الاعتقالات ضد رموز الصحوة: في سبتمبر 2017 شُنّت حملة أمنية طالت رموزًا بارزين من التيار الصحوي، مثل سلمان العودة، وناصر العمر، وسفر الحوالي، وعوض القرني، وعلي العمري، بتهمة "التآمر على الدولة" و"التحريض". كانت هذه الحملة إعلانًا صريحًا لانتهاه عهد التسامح مع "الإسلاميين الجدد"، وتأكيدًا أن النظام لم يعد يقبل بأي خطاب ديني مستقل أو وساطة رمزية خارج سيادته.

هكذا أنجزت عملياً عملية "تجفيف الحقل الديني" التي بدأت منذ 2003، لكنها اكتملت في عهد محمد بن سلمان.

تأميم الليبرالية وإعادة تعريف الحداثة

1 - من ليبرالية المجتمع إلى ليبرالية الدولة: بدلاً من أن تكون الليبرالية مشروعاً ثقافياً - مدنياً، أصبحت سياسة دولة تُمارس من الأعلى إلى الأسفل. فقد تبنت الحكومة خطاب "الانفتاح" بوصفه جزءاً من تحديث الاقتصاد وتحسين صورة المملكة عالمياً، لا كمطلب اجتماعي.

وأن الحرية لم تعد تُقدّم بوصفها حقاً فردياً، بل وسيلةً لتحفيز السياحة والاستثمار. وهكذا أُدرجت قيم الليبرالية في منطق السوق لا في منطق المواطنة.

2 - الانفتاح الاجتماعي الموجّه: منذ 2017 شهدت المملكة السعودية تحولات اجتماعية كبرى:

- فتح دور السينما (2018)

- إقامة حفلات موسيقية مختلطة

- السماح للمرأة بقيادة السيارة

- إصلاح نظام الولاية والسفر

- إلغاء بعض قيود اللباس والتعليم المختلط.

هذه التغييرات المندكة في سياسة النيوليبرالية الجديدة مثلت انتصاراً رمزياً للانفتاح، لكنها كانت مصحوبة بإغلاق المجال السياسي والإعلامي. ففي الوقت الذي فُتحت فيه المسارح، أُغلقت الجمعيات الحقوقية، وأُسكتت الأصوات النقدية. بهذا وُلد نموذج فريد: التحرر الاجتماعي تحت المراقبة السياسية.

3 - صناعة الترفيه كأيديولوجيا جديدة

شكّلت "الهيئة العامة للترفيه" التي أنشئت عام 2016، نقطة تحول في بناء هوية ثقافية جديدة للدولة. فلم يعد الترفيه نشاطاً هامشياً، بل أصبح مشروعاً سياسياً للهيمنة الرمزية؛ إذ يُستخدم لتعبئة المشاعر الوطنية حول "السعادة"، "النجاح"، و"الطموح". وبذلك تحوّل الفضاء العام من منبرٍ للوعظ إلى منصةٍ للعروض، ومن قيم الزهد إلى قيم الاستهلاك. وفي الخلاصة: أصبح الترفيه ليس ترفاً، بل أداة لتأميم الخيال الجمعي.

مركزية القرار وإعادة هيكلة الحقول التقليدية

1 - الاقتصاد والسياسة في يدٍ واحدة: أعاد محمد بن سلمان تركيز السلطة بدمج رئاسة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ومجلس الشؤون السياسية والأمنية ما جعله الفاعل الأعلى في الحقل السياسي والاقتصادي والإعلامي. وبهذا ألغيت فعلياً مراكز القوى التقليدية التي كانت تتيح توازناً بين النخب الدينية، البيروقراطية، والأمنية. وتحوّلت الدولة إلى مركز قرار واحد يتولى إنتاج الخطاب، والتمويل، والتنظيم، والمراقبة.

2 - السيطرة على الإعلام والفضاء الرقمي: خضعت الصحف والقنوات لرقابة غير مسبوقة، كما جرى إنشاء وحدات رقابية إلكترونية لملاحقة الخطاب المعارض عبر الإنترنت.

في المقابل، رُوّج لخطاب وطني جديد يدمج الاعتدال بالوطنية، ويجرّم "التطرف" بمعناه الواسع الذي يشمل حتى النقد السياسي أو الاجتماعي.

وتحت شعار "السعودية الجديدة"، تمّ تطهير المجال العام من الرموز القديمة: الدعاة، المثقفين، بل وحتى بعض الليبراليين الذين لم يندمجوا في الخطاب الرسمي.

الهوية الوطنية الجديدة

1 - من الأمة إلى الوطن حيث أعيد تعريف الهوية السعودية لتنتقل من "الأمة الإسلامية" إلى "الوطن السعودي"، كما باتت باتت الخطابات الرسمية تضع "الوطن" قبل الدين، و"التراث" قبل الشريعة، و"المواطنة" قبل الجماعة. كما قدّمت السعودية في شكلها الجديد كـ"دولة وسطية عصرية" تقود الإسلام المعتدل، لكنها في الوقت نفسه تبتعد عن أي مشروع أممي أو إسلامي جامع. وهذا التحول يمثل انفصلاً رمزياً عن الرأسمال الديني التاريخي الذي تأسست عليه الدولة.

2 - "الاعتدال" كمفهوم سلطوي: أصبحت مفردة "الاعتدال" الركيزة الأيديولوجية للخطاب الرسمي. لكن هذا الاعتدال لا يُفهم بوصفه توازنًا فكريًا بين التطرف والانفتاح، بل كولاٍ مطلق للمشروع الوطني الجديد. فكل خطاب ديني أو ليبرالي لا يندمج في هذا المفهوم يُوسَم بالتطرف. وهكذا صار الاعتدال مرادفًا للطاعة، والتنوع مرادفًا للفوضى.

التحليل النظري للمرحلة

1 - الدولة كمهندس شامل للحقل الأيديولوجي: استنادًا إلى نموذج بورديو، يمكن القول إن الدولة السعودية في عهد سلمان/محمد بن سلمان لم تكتفِ بالهيمنة على الحقول، بل أعادت إنتاجها بالكامل. فقد أزاحت كل الفاعلين التقليديين (الدينيين والليبراليين) وأصبحت هي المنتج الوحيد للخطاب والمعنى. تُمارس السلطة السياسية اليوم وظيفة "الوسيط والمفسر" لكل القيم، من الدين إلى الفن، ومن الأخلاق إلى السوق. وبهذا المعنى، لم يعد الحقل الأيديولوجي مجالًا للصراع، بل مجالًا للإدارة الرمزية التي تحدد حدود الفكر نفسه.

2 - الانتقال من الهيمنة الدينية إلى الهيمنة الثقافية: طبقًا لقراءة غرامشية، انتقلت السعودية من مرحلة الهيمنة الدينية إلى الهيمنة الثقافية التي تشرعن النظام عبر الفن والرياضة والهوية الوطنية، لا عبر الفتوى والخطبة.

وهكذا تحلّ القيم الاستهلاكية محل القيم العقدية، ويُعاد إنتاج الولاء من خلال رموز جديدة: المغني، اللاعب، المؤثر، لا الشيخ أو المفكر.. إنها سلطوية ناعمة تُنتج الإجماع عبر المتعة لا الخوف، لكنها تحتفظ بأدوات القمع حين يلزم الأمر.

النتائج الملموسة

- نهاية الاستقطاب الأيديولوجي التاريخي: لم يعد للتيارين السلفي أو الليبرالي وجودٌ مؤثر خارج خطاب الدولة.

- استيلاء هوية موحّدة رسميًا، تستند إلى الثقافة والتراث والترفيه بصبغتها النجدية السلطوية وليس إلى الدين أو الفكر.

- تسييس الاقتصاد وثقافة السياسة: أصبح الاقتصاد أداة ضبط اجتماعي، والثقافة أداة شرعية سياسية.

- تحييد المجتمع المدني وإلغاء كل الوسائط التقليدية بين الدولة والمجتمع.

وفي الخلاصات، أنهى عهد سلمان/محمد بن سلمان حقبة الصراع الأيديولوجي في السعودية عبر تحويل الحقول الفكرية إلى مؤسسات خاضعة للدولة، وإعادة صياغة الشرعية من "إلهية" إلى "أدائية". فقد صارت الكفاءة الاقتصادية، والانفتاح الاجتماعي، والولاء الوطني هي الثالوث الجديد للشرعية. وقد انتصر النظام في معركته مع التيارين، لكنه في المقابل أغلق المجال العام، واحتكر إنتاج المعنى ذاته.

لم تنتصر الليبرالية على السلفية، بل انتصر النظام السعودي على كليهما، وأعاد بناء المجتمع وفق رؤيته الخاصة للحدثة والطاعة.

التحليل النظري العام والخلاصات النهائية

بعد أربعة عقود من التفاعلات والتوترات بين التيارين الليبرالي والسلفي في السعودية، يمكن القول إن هذا الصراع لم يكن مجرد مواجهة فكرية، بل كان انعكاساً لتحولات عميقة في بنية الدولة والشرعية والمجتمع.

فمنذ الثمانينيات، ظل الصراع يتحرك داخل مجال تسيطر عليه الدولة، ويتخذ طابعاً "مُدَاراً" لا حرّاً. ومع كل مرحلة تاريخية، كان النظام السعودي يعيد هندسة الحقل الأيديولوجي بما يتناسب مع حاجاته إلى الاستقرار، والشرعية، والتحديث.

وانطلاقاً من التحليل النظري لمجمل المسار التاريخي الذي رُصد في الأقسام السابقة، ليفكّك بنيتين أساسيتين:

- بنية العلاقة بين الدين والدولة بوصفها مصدر الشرعية.

- بنية الصراع الثقافي كآلية ضبط اجتماعي.

ثم الانتقال إلى تقديم الخلاصات الكبرى، النظرية والتاريخية، التي توضّح كيف تحوّل الصراع الأيديولوجي إلى أداة هيمنة رمزية ضمن مشروع الدولة الحديثة.

إعادة قراءة المراحل ضمن منطق الحقول

1 - الحقل الديني (من الهيمنة إلى الترويض)

في مرحلة الدولة الريعية الكلاسيكية (1960-2000)، كان الحقل الديني يشكّل الرأسمال الرمزي الأعلى الذي تُشتق منه الشرعية السياسية. ومع تمدّد التعليم والتحديث، ظهرت داخل الحقل ذاته تيارات متعددة: السلفية التقليدية، الصحوة الحركية، الإسلام المؤسسي.

لكن ابتداءً من 2003، ومع تصاعد الإرهاب، بدأت الدولة عملية تحويل الحقل الديني إلى جهاز إداري خاضع للمراقبة، حتى اكتمل الترويض في عهد سلمان، حين جرى تجفيف سلطة العلماء وتحويل الخطاب الديني إلى عنصر ضمن الهوية الوطنية. بذلك تحوّل الدين من فاعلٍ إلى مفعولٍ به في هندسة الدولة الرمزية.

2 - الحقل الليبرالي (من التمثيل إلى التبعية)

أما الحقل الليبرالي فقد نشأ داخل البيروقراطية والإعلام، لا كمشروع مجتمعي مستقل. كانت ليبراليته إدارية لا سياسية، ووجدت الدولة فيها وسيلة لإظهار التحديث دون تهديد السلطة.

في مرحلة ما بعد 2015، تمّ تأميم الليبرالية داخل رؤية 2030، بحيث صار الانفتاح الاجتماعي جزءاً من مشروع الدولة لا مطلباً من المجتمع. وهكذا، اختفت بذلك الحدود بين "الليبرالي الرسمي" و"الدولة"، وتحوّل كلاهما إلى طرف واحد يحتكر الخطاب المدني الحديث.

الدولة كمهندس أعلى للحقول

من خلال تتبّع مسار العقود الأربعة، يتضح أن الدولة السعودية لم تكن طرفاً محايداً في الصراع الأيديولوجي، بل كانت المنظّم الأعلى للحقل الرمزي، تمارس دور الحكم والموجّه والمستفيد في الوقت ذاته. وقد اعتمدت في ذلك على ثلاث استراتيجيات متتابعة:

- الاحتواء : 1980 - 2000

دعم محدود للصحوة لاحتواء التيار القومي واليساري، مقابل فسحة رمزية لليبراليين لتجميل صورة الدولة.

- الإدارة: 2003 - 2014

تحويل الصراع إلى حوار مؤسسي (الحوار الوطني)، ونزع السياسة عن الدين والثقافة.

- الهندسة : 2015 - 2025

تفكيك البنى الدينية والليبرالية، وإعادة إنتاج الهوية ضمن مشروع وطني - اقتصادي واحد.

بهذا، تجسدت الدولة بوصفها الفاعل الوحيد المنتج للشرعية والمعنى، وهو ما يتوافق مع تصوّر بورديو عن الحقل السياسي الذي يحتكر سلطة "التسمية والتصنيف".

من الهيمنة الدينية إلى الهيمنة الثقافية

1 - التحول في أدوات الشرعية: وفقاً لمقاربة غرامشي، تمارس السلطة هيمنتها حين تُنتج القبول الطوعي عبر الثقافة لا القهر. في العقود الماضية كانت الهيمنة الدينية هي الآلية الأساسية لتوليد القبول. لكن منذ 2015، تحوّل مصدر القبول إلى الهيمنة الثقافية الجديدة القائمة على الوطنية، الترفيه، الفن، والنجاح الاقتصادي. وبذلك أُعيد تشكيل المخيال الجماعي من "المؤمن المطيع" إلى "المواطن الطموح".

إنها عملية استبدال للرموز: من الفقيه إلى المغني، ومن الخطبة إلى المهرجان، ومن الفتوى إلى الرؤية.

2 - الاقتصاد كحقل رمزي جديد: أدخلت رؤية 2030 الاقتصاد في صلب الشرعية السياسية؛ فبات النجاح الاقتصادي نفسه أداة تعبئة رمزية. فيما أصبح الاستثمار، والسياحة، والمشاريع الكبرى (نيوم، ذا لاين) رموزاً لـ "النهضة الوطنية"، تُستخدم لتبرير كل تحوّل سياسي واجتماعي. وبهذا المعنى، استبدل الحقل الأيديولوجي القديم (الدين - الليبرالية) بحقل اقتصادي - ثقافي جديد يُنتج الولاء من خلال الحلم والتنمية.

التوازن الجديد بين الدولة والمجتمع

1 - المواطن كمستهلك لا كفاعل سياسي: أحد أبرز التحولات هو انتقال المواطن من موقع الفاعل إلى موقع المستهلك؛ مستهلك للترفيه، للهوية، وللخطاب الوطني. ولم

يعد يشارك في النقاش حول القيم أو السياسة، بل يُوجَّه ليكون جزءًا من "سردية النجاح الوطني" عبر الولاء والمشاركة في الاحتفالات والبرامج. وهكذا، تتحقق الشرعية اليوم عبر المتعة والأداء، لا عبر المشاركة أو التمثيل.

2 - الانضباط الذاتي والرقابة الناعمة: بفضل أدوات الإعلام الجديد والرقابة الرقمية، أصبحت السيطرة على المجال العام داخلية الطابع:

- المواطن يراقب نفسه، والمؤثر يُنتج الدعاية طوعًا، والفكر يُعيد إنتاج الخطاب الرسمي دون إكراه مباشر.

وهكذا تحوّلت السلطة من قهرٍ إلى انضباطٍ ثقافي شامل، يدمج القبول بالمتعة والإنتاج في آنٍ واحد.

قراءة ختامية لمسار الصراع

ففي المرحلة من 1980 - 1990 كان الفاعل المركزي موزَّعًا بين الدولة والعلماء وكانت طبيعة العلاقة بينهما محكومة بالتحالف الديني والسياسي، وأداة الضبط فيها هي الشرعية العقدية، وكانت النتيجة صعود الصحوة.

وفي المرحلة ما بين 1990 - 2000 كان الفاعل المركزي موزَّعًا بين الدولة والصحوة وكانت طبيعة العلاقة بينهما هي صراعًا سياسيًا ورمزيًا، وكانت أداة الضبط فيها هي القمع والاحتواء فيما كانت النتيجة هي انكفاء الصحوة.

وفي المرحلة ما بين 2003 - 2010 كان الفاعل المركزي موزَّعًا بين الدولة والنخب الثقافية وكانت طبيعة العلاقة بينهما هي إدارة الانقسام، وأداة الضبط فيها كان الحوار الوطني، والنتيجة كانت ترويض الخطاب.

وفي المرحلة ما بين 2011 - 2014، كان الفاعل المركزي هما الدولة والمجتمع وكانت طبيعة العلاقة بينهما هي إعادة الاصطفاف، فيما كانت أداة الضبط هي الأمن والاقتصاد، وكانت النتيجة هي نهاية المعارضة.

وفي المرحلة ما بين 2015 - 2025، كان الفاعل المركزي هو الدولة وحدها، وكانت طبيعة العلاقة هي هندسة الحقول، وكانت أداة الضبط فيها هي الثقافة والاقتصاد والقمع، وكانت النتيجة هي احتكار الشرعية.

النتائج النظرية الكبرى

- تحوّل الدولة من راعية للتعدد إلى منتجة للهيمنة: فقد احتكرت الدولة إنتاج القيم والمعاني، وحوّلت الدين والثقافة إلى أدوات داخل مشروعها.
- نهاية الأيديولوجيا السياسية التقليدية: فلم تعد هناك معارضة فكرية من داخل التيارين، لأن كليهما ذاب في خطاب الدولة.
- بروز نموذج "السلطوية الثقافية": وهي سلطوية لا تُمارس القهر المباشر بقدر ما تُعيد تشكيل الثقافة نفسها لتصبح وسيلة للضبط الاجتماعي.
- إعادة تعريف الحداثة السعودية: لم تعد الحداثة مرادفة للتحرر أو التعدد، بل أصبحت مرادفة للفعالية والانضباط والانتماء الوطني.
- تغيير مفهوم الاعتدال: من اعتدال ديني أو فكري إلى "اعتدال سياسي" يُقاس بمدى الولاء للرؤية الوطنية.

آفاق مستقبلية (2035-2025)

1 - ما بعد الأيديولوجيا؟

من المرجح استمرار "الفراغ الأيديولوجي" في المدى القصير، لأن الدولة أصبحت المزود الوحيد للمعنى. لكن على المدى الطويل، قد يُفرز هذا الفراغ حاجةً مجتمعية إلى خطاب بديل، سواء أخلاقي أو مدني، يعيد تعريف الحرية والمسؤولية خارج خطاب الدولة.

2 - التحول الرقمي كحقل جديد للفاعلية:

قد يشكّل الفضاء الرقمي، بكل ما يتيح من تنوع خفي، بذرة حقل أيديولوجي جديد يتجاوز الرقابة المباشرة، يعيد فتح النقاش حول القيم، والهوية، والمواطنة، وإن ببطء شديد.

خاتمة عامة

إن دراسة الصراع بين التيارين الليبرالي والسلفي في السعودية من الثمانينيات حتى 2025 تكشف عن رحلة طويلة من التنافس إلى الترويض، ومن التعدد إلى التوحيد الرمزي.

فقد بدأت القصة بمحاولة الدولة موازنة الشرعيات المتناقضة، وانتهت بانتصارها الكامل على الجميع، بعد أن استعاضت عن الدين والليبرالية بـ"القومية الاقتصادية" و"الثقافة الرسمية".

لكن هذا النصر، وإن بدا حاسماً، يبقى هشاً ما دام يقوم على الاحتكار لا على المشاركة، وعلى إعادة إنتاج الطاعة لا على توليد المعنى. ففي كل مجتمع تُحتكر فيه الرموز، تظلّ إمكانية "عودة الأيديولوجيا" قائمة، لأن الحاجة إلى المعنى لا تُروّض طويلاً.

وفي الختام، يبيّن التحليل التاريخي الممتد من مطلع الثمانينيات حتى 2025 أنّ الصراع بين التيارين السلفي والليبرالي في السعودية لم يكن صراعاً بين "الدين والحداثة"، بل صراعاً داخل مشروع الدولة على من يملك الحق في تفسير الشرعية وإنتاج المعنى.

في المرحلة الأولى، مثّل التحالف بين العلماء والدولة قاعدة الشرعية السياسية، بينما مثّل الانفتاح الليبرالي أداة تحديث إداري.

وفي التسعينيات، تحوّل التوازن إلى صدام علني، بلغ ذروته مع حرب الخليج الثانية ومطالب الإصلاح الدستوري، قبل أن يُحتوى تدريجياً عبر الحوار الوطني بعد 2003.

منذ 2015، انتقلت الدولة إلى مرحلة الهندسة الكاملة للحقل الأيديولوجي، فجرّدت الدين من سلطته السياسية، واحتوت الليبرالية داخل مؤسساتها، وأعدت تعريف الهوية على أساس قومي - ثقافي واقتصادي جديد.

وبذلك تم استبدال النموذج العقدي بنموذج أدائي، تُقاس فيه الشرعية بقدرة الدولة على توفير الاستقرار والرفاه لا على الالتزام بالشرعية. في هذا التحول، أصبحت رؤية 2030 النصّ المرجعي الأعلى الذي حلّ محلّ النصوص الأيديولوجية القديمة.

وفي نتائج التحول البنيوي يظهر:

- إلغاء التعدد الأيديولوجي وتحويله إلى تعددية شكلية داخل خطاب واحد.
- ظهور سلطوية ثقافية جديدة تُمارس الهيمنة من خلال المتعة والترفيه بدل القهر والعقاب.
- إعادة إنتاج الطاعة تحت لافتة الوطنية والاعتدال.
- انكماش الفاعلين المستقلين (دعاة، مثقفين، صحفيين) لصالح مؤثرين مرتبطين بالدولة.
- ويؤكد التحليل صحة مقولة بورديو حول احتكار الدولة لـ"رأس المال الرمزي"، كما يبرهن عملياً على قراءة غرامشي في الهيمنة الثقافية:
- فالسلطة السعودية الجديدة لم تَسقط الشرعية الدينية فحسب، بل استبدلتها بشرعية ثقافية - اقتصادية تنتج القبول الطوعي عبر خطاب "النهضة الوطنية".
- إن التجربة السعودية في الصراع بين السلفية والليبرالية تمثل نموذجاً فريداً للتحول من السلطوية الدينية إلى السلطوية الثقافية، ومن "الفتوى" إلى "الهوية"، ومن "العقيدة" إلى "العلامة التجارية الوطنية".
- لقد نجحت الدولة في إخماد الصراع، لكنها لم تُلغ شروطه الموضوعية: التناقض بين المجتمع والدولة في تعريف الحرية، والمشاركة، والمعنى. وستظل هذه التناقضات، في المدى المنظور، مكبوحة أكثر منها محلولة.
- أما مستقبل المملكة السعودية في العقد القادم فسيتوقف على مدى قدرتها على الانتقال من هندسة الولاء إلى بناء الثقة، ومن إدارة التعدد إلى احترامه، ومن احتكار المعنى إلى إشراك المجتمع في إنتاجه.

خاتمة مكثفة

يبين التسلسل الزمني أنّ الصراع بين التيارين السلفي والليبرالي لم يُلغَ فجأة، بل تطور تدريجياً عبر خمس مراحل:

- التمكين (1979 - 1990)

- المواجهة (1990 - 2000)

- الإدارة (2003 - 2010)

- الانكفاء (2011-2014)

- الهندسة (2015 - 2025)

حيث نُقلت الدولة من موقع الحَكم بين التيارات إلى موقع المهندس الأعلى للحقل الأيديولوجي، وانتهى المشهد إلى توحيد رمزي للخطاب تحت مظلة "الهوية الوطنية الجديدة".

المراجع العربية

- ناصر الحزيمي، أيام مع جهيمان: كنت مع الجماعة السلفية المحتسبة. بيروت: دار جداول، 2011.

- مذكرة النصيحة، مجلة الوعي، يناير 1993.

- عبد الله الغدامي، الخطيئة والتكفير. المركز الثقافي العربي، بيروت، 1985.

- عبد الله الغدامي، الثقافة التلفزيونية: سقوط النخبة وبروز الشعبي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2005.

- غازي القصيبي، حتى لا تكون فتنة، دار العبيكان، الرياض، 1991.

- غازي القصيبي، حياة في الإدارة. مكتبة العبيكان، الرياض، 1998.

- تركي الحمد، الثقافة العربية في زمن العولمة، دار الساقى، بيروت، 2001.

- تركي الحمد، من هنا يبدأ التغيير، دار الساقى، بيروت، 2008.

- حسين بن غنام، وضعة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام. تحقيق عبد الله البسام. الرياض: دار الثلوثية، 2005.

- مضاي الرشيدي، تاريخ السعودية بين القديم والحديث، ترجمة عبد الله النعيمي، بيروت: دار الساقي، 2010.

- سلمان العودة، أسئلة الثورة، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2012.

- هيئة كبار العلماء. الفتاوى العامة في النوازل السياسية والاجتماعية. الأمانة العامة، الرياض، 2011.

المراجع الأجنبية

-Beblawi, Hazem, and Giacomo Luciani, The Rentier State, Croom Helm, London 1987.

-Bourdieu, Pierre. Language and Symbolic Power. Harvard University Press, 1991.

-Bourdieu, Pierre. The State Nobility. Stanford University Press, 1998.

-Bourdieu, Pierre. Practical Reason: On the Theory of Action. Stanford University Press, 1998.

-Bourdieu, Pierre. The Rules of Art. Stanford University Press, 1996.

-Foucault, Michel. Discipline and Punish: The Birth of the Prison. Vintage Books, 1995.

-Gause III, F. Gregory. Saudi Arabia in the New Middle East. Council on Foreign Relations, 2018.

- Gramsci, Antonio. Selections from the Prison Notebooks. New York: International Publishers, 1971.
- Gramsci, Antonio. Selections from Cultural Writings. Harvard University Press, 1985.
- Hegghammer, Thomas. Jihad in Saudi Arabia: Violence and Pan-Islamism since 1979. Cambridge University Press, 2010.
- Herb, Michael. The Wages of Oil: Parliaments and Economic Development in Kuwait and the Gulf. Cornell University Press, 2014.
- Hinnebusch, Raymond. Authoritarian Persistence and Change in the Middle East. Polity Press, 2020.
- Kechichian, Joseph. The Role of the Ulama in the Politics of an Islamic State: The Case of Saudi Arabia. International Journal of Middle East Studies, 1986.
- Lacroix, Stéphane. Awakening Islam: The Politics of Religious Dissent in Contemporary Saudi Arabia. Harvard University Press, 2011.
- Lacroix, Stéphane. Between Islamists and Liberals? Saudi Arabia's New "Islamic Awakening". Middle East Journal, 2004.
- Lacroix, Stéphane. Saudi Islamists and the Arab Spring. Carnegie Endowment Paper, 2014.
- Luciani, Giacomo. The Oil Rent and the Formation of the State in the Middle East. Routledge, 1987.

- Matthiesen, Toby. The Other Saudis: Shiism, Dissent, and Sectarianism. London: Hurst, 2015.
- Matthiesen, Toby. Sectarian Gulf: Bahrain, Saudi Arabia, and the Arab Spring That Wasn't. Stanford University Press, 2013.
- Menoret, Pascal. Joy and Fear in Riyadh: The Politics of Entertainment. Middle East Report, 2021.
- Rasheed, Madawi Al-. Muted Modernists: The Struggle over Divine Politics in Saudi Arabia. Hurst, 2015.
- Rasheed, Madawi Al-. The Son King: Reform and Repression in Saudi Arabia. Hurst, 2021.
- Vision 2030, Kingdom of Saudi Arabia. Riyadh, 2016.

مصادر إعلامية وتقارير دولية

- CNN, Saudi Arabia strips religious police of arrest powers, April 2016.
- NPR, Saudi Arabia lifts ban on Female's Driving, June 2018.
- Human Rights Watch, Saudi Arabia: Mass Arrests of Clerics, 2017.
- Freedom House, Freedom in the World 2022: Saudi Arabia, 2022.
- Reporters Without Borders, World Press Freedom Index 2023: Saudi Arabia, 2023.

